

6 November 2009

Arabic

Original: English

[San1]

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات  
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط  
الدورة الرابعة والأربعون

فيينا، ١٦-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية  
في دورتها الثانية والأربعين\*\*

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية في دورتها الثانية والأربعين

١- اعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، في دورتها الثانية والأربعين التي عُقدت في أغرا، الهند، في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مجموعة من التوصيات بعد أن نظرت الأفرقة العاملة في المسائل المبيّنة أدناه.

٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، أُرسِل تقرير الدورة الثانية والأربعين إلى الحكومات الممثلة في تلك الدورة. وأُرسِل استبيان بشأن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت أثناء الدورة الثانية والأربعين مع رسالة الدعوة إلى الدورة الرابعة والأربعين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ من أجل تقديم الردود عليه حتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

\* UNODC/SUBCOM/44/1.

\*\* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير.

٣- وقد أُعدَّ هذا التقرير على أساس المعلومات التي قدّمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ردًّا على ذلك الاستبيان. وحتى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت قد وردت ردود من حكومات تركيا وسوريا وقطر ومصر.

#### المسألة ١: زراعة نبتة القنب والاتجار بالقنب في منطقة اللجنة الفرعية

##### التوصية ١

ينبغي تشجيع الحكومات على إجراء دراسات استقصائية ذات حجّية عن مدى انتشار زراعة نبتة القنب داخل أقاليمها.

شنت حكومة مصر أربع حملات لمكافحة زراعة القنب في المناطق التي تتم فيها تلك الزراعة وكذلك في مناطق خاضعة للمراقبة يحتمل أن تتم فيها تلك الزراعة. وأفادت قطر بأنها لم تتخذ أي إجراء في هذا الشأن لأن القنب لا يُزرع في ذلك البلد.

وأفادت سوريا بأنه لا تتم زراعة نبتة القنب أو نباتات مخدّرة أخرى في إقليمها. وأشارت تركيا إلى أهمية وجود مؤسسة رصد قوية تقوم بتنظيم ومراقبة زراعة نبتة القنب المشروعة ووضع ضوابط لها. ووزارة الزراعة في ذلك البلد هي الهيئة المسؤولة في هذا الشأن.

##### التوصية ٢

ينبغي أن تضع الحكومات استراتيجيات لمكافحة إنتاج القنب تثبط الزراعة غير المشروعة لنباتات القنب وتتيح بدائل مجدية للمجتمعات المحلية الريفية التي يعتمد دخلها على تلك الزراعة، وأن تدعم تدابير لخفض الطلب وحملات للتوعية على نحو مشابه لما استُحدث بشأن سائر العقاقير المتعاطاة.

تستند استراتيجية مصر الوطنية لمكافحة تعاطي المخدرات إلى ما يلي: (أ) مكافحة زراعة القنب غير المشروعة؛ و(ب) إتاحة فرص التنمية البديلة للمجتمعات الريفية ومجتمعات البدو؛ و(ج) دعم جهود خفض الطلب.

وأشارت قطر إلى أنها ليست بلدا منتجا للقنب. وأشارت سوريا إلى أنها لم تتخذ أي إجراء في هذا الشأن. أما في تركيا، فإن زراعة القنب غير المشروعة محظورة على نحو صارم وقد قامت هيئات إنفاذ القانون باتخاذ إجراء فوري للتصدي لهذه المسألة وقام ضباط إنفاذ القانون بتدمير حقول القنب غير المشروعة. ولا تُوفّر للمجتمعات الريفية في ذلك البلد بدائل مجدية للزراعة غير المشروعة.

## التوصية ٣

يجب على الحكومات، إزاء التطور المتزايد للأساليب المستخدمة في تهريب القنب وازدياد العائدات المالية وضخامة حجم الشحنات المتّجر بها، أن تدعم ما تبذله أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون من جهود لإقامة صلات عمل وثيقة مع نظيراتها في البلدان الأخرى في مجال تبادل المعلومات وتقديم الدعم العملي والاضطلاع بعمليات التسليم المراقب.

أسهمت مصر إسهاما فعّالا في الجهود التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في مجالات تبادل المعلومات لمكافحة تهريب القنب وللقيام بعمليات تسليم مراقب، في أعقاب تطبيق الإجراءات القانونية للحدّ من عمليات التهريب.

وأفادت قطر بأنها تنظر في هذه التوصية وتقوم بتنفيذها وأن التعاون جارٍ مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذلك مع الدول المجاورة.

وأشارت سوريا إلى أنها تتعاون تعاوننا وثيقا مع البلدان المجاورة في مجالات تبادل المعلومات وعمليات التسليم المراقب والعمليات المشتركة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وخصوصا القنب. وأشارت تركيا إلى أن تقاسم المعلومات والتعاون الدولي، وبخاصة في عمليات التسليم المراقب، هي أهم عوامل لضمان نجاح عمليات مكافحة الاتجار بالمخدرات. ومنذ عام ١٩٩٧، أُجريت ١٤٢ عملية تسليم مراقب في ذلك البلد على يد إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة.

## المسألة ٢: استراتيجيات إنفاذ القانون الرامية إلى حشد الدعم المجتمعي لخفض الطلب على المخدرات

## التوصية ١

ينبغي أن تدعم الحكومات أجهزتها المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في بناء قدرتها على وضع استراتيجيات وبرامج فعّالة تهدف إلى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة.

أنشأت مصر، في عام ١٩٨٦، المجلس الوطني لمكافحة الإدمان وعلاجه بغية وضع نظم لمكافحة الإدمان وعلاجه. وأنشأت الحكومة أيضا قسما للاتصال مع الهيئات المسؤولة عن خفض الطلب في وزارة الداخلية.

وفي قطر، أسهمت مديرية مكافحة المخدرات في تنفيذ مشروع وطني يهدف إلى إذكاء الوعي بالمضار والمخاطر التي تشكّلها المخدرات ورصدت الأسباب المتصلة بتعاطي المخدرات.

وفي سوريا، قامت اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات، تماشياً مع قرار اتخذه رئيس الوزراء، بوضع برامج للتوعية والعلاج. وإضافة إلى ذلك، تتولّى لجنة إعلامية المسؤولة عن أنشطة التوعية وتنظيم الحلقات الدراسية والمحاضرات وحلقات العمل والمعارض الفنية وكذلك عن التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية. وأفادت تركيا بأنها، تماشياً مع استراتيجيتها لمكافحة المخدرات، تعتبر عرض المخدرات والطلب عليها مترابطين وينبغي تناوُلهما معاً.

### التوصية ٢

يجب على الحكومات، وهي تنهض بمسؤولياتها المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات وطنية فعّالة لخفض الطلب، أن تكفل تخصيص موارد كافية لدعم البرامج المعنية بالتوعية العامة والوقاية المجتمعة وبالعلاج وإعادة التأهيل.

أفادت مصر بأنها خصّصت الموارد اللازمة لدعم البرامج الإعلامية المتعلقة بمنع الإدمان وعلاجه وإعادة التأهيل. وأشارت قطر إلى دعمها للجنة الدائمة للمسائل المتصلة بالمخدرات في توفير البرامج الإعلامية. وتتألّف اللجنة الدائمة من السلطات المسؤولة عن الإعلام وأنشطة المنع.

وخصّصت سوريا الموارد، في حدود السبل المتاحة، لدعم برامج التوعية والمنع. وعلاوة على ذلك، أخذت حكومة ذلك البلد على عاتقها المسؤولية الكاملة عن هذه المسألة، تماشياً مع سياسة العلاج الجاهلي والسري. وأشارت تركيا إلى أنها، وفقاً لوثيقة وخطة عمل استراتيجيتها الوطنية، عقدت أربعة اجتماعات سنوية لمناقشة أنشطة خفض الطلب.

### التوصية ٣

ينبغي أن تشجّع الحكومات أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون على إقامة شراكات مع سائر الأجهزة الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ استراتيجيات شاملة لخفض الطلب.

في مصر، نُفذت هذه التوصية من خلال القسم، بالاتصال مع الهيئات المسؤولة عن خفض الطلب في وزارة الداخلية. ويُكفّل التعاون مع الهيئات ذات الصلة الأخرى والمنظمات غير الحكومية بغية تنفيذ استراتيجيات خفض الطلب.

وفي قطر، كانت هناك مشاركة فعّالة من جانب جميع المؤسسات المعنية بالإعلام، كما كانت هناك شراكات مع رابطات غير ربحية ومنظمات مجتمع مدني في مجالي الإعلام ودعم أسر المدمنين.

وأشارت سوريا إلى أن الأجهزة الحكومية في ذلك البلد عملت معاً، من خلال لجنة الإعلام، التي تضم في عضويتها العديد من الوزارات والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة. وكان هناك أيضاً تنسيق وتعاون مع المنظمات غير الحكومية من خلال توزيع المنشورات والكتيبات وكذلك من خلال تنظيم الحلقات الدراسية والمحاضرات. وكان المرصد التركي للمخدرات وإدماها مسؤولاً عن التعاون والتنسيق في أنشطة خفض الطلب بين المؤسسات المعنية.

### المسألة ٣: الاتجار بالمواد الأفيونية ومراقبة السلائف وازدياد الحاجة إلى التعاون الدولي

#### التوصية ١

ينبغي أن تكفل الحكومات تنفيذ التوصيات الواردة في القائمة المحدودة للمواد غير المحدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة ابتداءً من حيث البت فيما إذا كانت المعلومات المتوافرة كافية لتسوية إدراج حامض الخليك في جداول اتفاقية سنة ١٩٨٨. فمن شأن تنفيذ تلك التوصيات أن يتيح جمع معلومات عمّا يحتمل وجوده من حالات تسريب وإساءة استعمال لحامض الخليك.

أشارت مصر إلى أنه، رغم أن حامض الخليك لا يمثل مشكلة بالنسبة لدى سلطات ذلك البلد المسؤولة عن مكافحة الإدمان، لم يكن لديها أي اعتراض على إدراجه في جداول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وأشارت قطر إلى أنه يجري النظر في تنفيذ هذه التوصية.

وأفادت سوريا بأنها لم تتخذ أي إجراء في هذا الشأن لأن تلك المادة لا تُتعاطى في ذلك البلد. بيد أنها لا تعارض إدراج حامض الخليك في جداول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وأشارت تركيا إلى أن على الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن ترصد تسريب حامض الخليك.

#### التوصية ٢

ينبغي أن تُدعى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى عقد حلقة عمل دولية لاستعراض نظام الإشعارات السابقة للتصدير، وخصوصاً آليات وإجراءات تبادل المعلومات ضماناً لتوحيد الممارسات الدولية.

تعاونت حكومة مصر مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في فرض ضوابط صارمة على السلائف والكيماويات وكذلك في التحقق من شرعية الشحنات المرسلة إلى مصر. وشاركت مصر أيضا في اجتماع الخبراء بشأن المنشطات الأمفيتامينية الذي عُقد لاستعراض نظام الإشعارات السابقة للتصدير في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأشارت قطر إلى أنه يجري النظر في تنفيذ هذه التوصية.

وأفادت سوريا بأنها اعتمدت نظام الإشعارات السابقة للتصدير ونفذته. وأشارت تركيا إلى أن في وسع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تنظم وتعد اجتماعات وحلقات عمل دولية وأن تدعو البلدان المعنية لمناقشة جميع جوانب هذه المسألة.

### التوصية ٣

تُحث الحكومات على دعم مبادرات إنفاذ القانون الدولية التي تركز على العقاقير والسلائف على السواء، بما فيها عملية "تشانيل" وعملية المبادرة الإقليمية الهادفة لمكافحة الاتجار بتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية والتدريب (تاريسيت)، التي تستهدف ذلك الاتجار على طول الحدود الأفغانية بتوفير الموارد والمعدات والتكنولوجيا.

أيدت حكومة مصر المبادرات الدولية التي تستهدف تعقب العقاقير والسلائف وشاركت فيها ورحبت بالمشاركة في مبادرات جديدة.

وأفادت قطر بأنه يجري النظر في تنفيذ هذه التوصية. وأشارت سوريا إلى أنها تعاونت مع نظراء بشأن المسائل ذات الصلة بالعقاقير والسلائف في إطار المبادرات الدولية. واستجابت سوريا للطلبات من خلال شعبة المخدرات التابعة لوزارة الصحة وشاركت، في السنة الماضية، في عملية "تشانيل" في الاتحاد الروسي.

ونظرا إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به الأكاديمية الدولية التركيبية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، ينبغي أن تتلقى الدعم لكي توسع أنشطتها الإقليمية والدولية. وأشارت تركيا أيضا إلى أنه ينبغي تشجيع البلدان على فتح قنوات تعاون ثنائية.